



# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



السبت 14 سبتمبر 2019 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7065



# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



## في هذا العدد

### الافتتاحية

02 كوكبة أخرى من الشهداء في سبيل الحق والواجب

### الإمارات اليوم

03 دور أولياء الأمور في تعزيز العملية التعليمية

### تقارير وتحليلات

04 «مؤتمر الطاقة».. نجاح يرسخ مكانة أبوظبي العالمية في مجال الطاقة

05 التحديات التي يثيرها الجيل الخامس من شبكات الاتصالات اللاسلكية

06 هل انتصر تنظيم «القاعدة» في الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة ضد الإرهاب؟

### شؤون اقتصادية

08 معهد التمويل يتوقع ارتفاع النمو غير النفطي في الإمارات

### من إصدارات المركز

09 حرب الفضاء الإلكتروني: التهديد التالي للأمن القومي وكيفية التعامل معه

### تطورات الأزمة الإيرانية

11 بوادر تغير في الموقف الأوروبي من إيران



## كوكبة أخرى من الشهداء في سبيل الحق والواجب

يوصل أبناء دولة الإمارات العربية المتحدة، تضحياتهم في سبيل الحق والواجب، حيث أستشهد كوكبة جديدة من أبناء الوطن وهم يؤدون واجبهم الوطني في أرض العمليات. وهكذا ينضم هؤلاء البواسل إلى لوحة الشرف والكرامة التي تضم كواكب من خيرة أبناء هذا الوطن الذين قدموا أرواحهم ودماءهم الزكية فداء لوطنهم وتلبية لواجب قومي، حيث يدافعون عن أمن هذه الأمة وكرامتها، وواجب إنساني، حيث يقدمون كل أشكال العون والمساعدة لأبناء الشعب اليمني الذي ابتلي بعصاة تمردت على السلطة الشرعية واستلبت اليمن رهينة لمطامع في السلطة وخدمة لمصالح دول أجنبية تسعى للتمدد والنفوذ، عبر نشر الفوضى في البلاد العربية وبأساليب لا أخلاقية ولا إنسانية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي تودع هذه الكواكب من الشهداء تشعر بالفخر والاعتزاز بما يقدمه أبناؤها من قواتنا المسلحة من تضحيات عزّ نظيرها، وخاصة في هذا الزمن الغريب الذين لا يفكر فيه الكثيرون إلا في أنفسهم، ولا يأبهون لما يجري حولهم من مأسّ وكوارث إنسانية تدمي قلوب الأحرار. وقد أعرب سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، ممثل الحاكم في منطقة الظفرة، عن تعازي القيادة الرشيدة وشعب الإمارات في الشهداء الأبرار، الذين وصفهم بأنهم مصدر الفخر والاعتزاز.

ونحن على يقين بأن هذه التضحيات لن تذهب هدرًا، فقد حققت قواتنا المسلحة إنجازات لا تخفى على أحد، حيث تسهم في تحقيق الاستقرار في العديد من المناطق، ومن بينها اليمن الشقيق حيث أسهمت بشكل فعال ورئيسي في تحرير معظم الأراضي اليمنية من أيدي الانقلابيين؛ وهي تواصل جهودها وتقدم تضحياتها، من أجل تطهير كامل اليمن الشقيق، وإعادة الأمن والاستقرار إليه؛ كما أن آثار جهود الإمارات وتضحياتها بارزة في المجال الإنساني، حيث يواصل أبناؤنا العمل ليل نهار، من أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الناس لإغاثتهم، هذا، فضلاً عن عمليات إعادة الإعمار وتنفيذ المشاريع الكبيرة في عدد من المدن والمناطق التي تم تحريرها من الانقلابيين. ولا شك في أن كل هذه التضحيات سيخلدها التاريخ؛ فقد عبرت الشعوب التي وصلت المساعدات الإماراتية إليها، في مناسبات كثيرة عن شكرها وتقديرها للتضحيات الإماراتية وللجهود المخلصة التي يبذلها أبناء زايد، للتخفيف من معاناتهم ومساعدتهم في ظل هذه الظروف الصعبة التي فرضت عليهم.

ستظل أسماء الشهداء، النقيب سعيد أحمد راشد المنصوري، والوكيل أول علي عبدالله أحمد الظنحاني، والوكيل أول زايد مسلم سهيل العامري، والوكيل أول صالح حسن صالح بن عمرو، والوكيل أول ناصر محمد حمد الكعبي، والرقيب سيف ضاوي راشد الطنجي، وغيرهم ممن سبقوا على هذا الطريق المشرف، محفورة في قلب كل إماراتي، لما قدموه من بذل وتضحية وتفان وإخلاص، في سبيل القيام بالواجب ومساندة الحق، والدفاع عن الأصدقاء في مواجهة التحديات والأخطار. إن دماء هؤلاء الزكية، لم ولن تذهب هباء، لأنهم كانوا يجسدون مبادئ الإمارات الثابتة، التي أرساها ورسخها المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه.

ولا شك في أن استشهاد أبناء الوطن في ساحات الحق والواجب لن يثني دولة الإمارات العربية المتحدة أبداً عن الاستمرار في الدفاع عن الأصدقاء، والوقوف إلى جانبهم في مواجهة التحديات والمخاطر التي تواجههم، والحفاظ على أمنهم واستقرارهم، ولهذا تحرص الإمارات دوماً على المشاركة في أي جهد يستهدف الحفاظ على مقتضيات الأمن القومي الخليجي والعربي بوجه عام.

وسيخلد التاريخ بأحرف من نور، تضحيات أبناء القوات المسلحة البواسل، وستظل أسماء شهدائنا الأبرار في ذاكرة كل إماراتي، كنماذج للتضحية والفداء، وستبقى القوات المسلحة الدرع الحصينة لردع أي جهة تحاول المساس بأمن دولة الإمارات العربية المتحدة، وستواصل دورها في دعم الأصدقاء والوقوف إلى جوارهم لمواجهة التحديات المحدقة بهم، وحماية المنطقة العربية وتحصينها من الأطماع والمخاطر التي تلم بها، والتصدي بكل قوة لكل ما من شأنه أن يقوض من استقرارها أو يهدد أمنها.

## دور أولياء الأمور في تعزيز العملية التعليمية

تولي دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية قصوى للتعليم؛ وذلك من منطلق دوره الرئيسي، بل الحاسم، ليس في مواصلة مسيرة التقدم التي تشهدها الدولة فقط؛ ولكن في تحقيق رؤيتها بأن تكون الأفضل في مختلف المجالات بحلول الذكرى المئوية لقيام الاتحاد أيضاً؛ فمن دون تربية وتعليم متميزين وقادرين على مواكبة التطورات السريعة من حولنا لا يمكن لمثل هذا الهدف الطموح جداً أن يتحقق؛ ولهذا يأتي التركيز على التعليم، خاصة في المراحل الأساسية، التي تتشكل فيها الشخصية من جوانبها المختلفة العلمية والتربوية والنفسية. ولا شك أن النجاح في هذه المراحل يعتمد على أربعة أضلاع، وليس ثلاثة، كما يجري الحديث باستمرار؛ فبالإضافة إلى مكونات العملية التدريسية المعروفة، وهي المعلمون والطلبة والمنهاج، الذين دائماً ما يتم التركيز على أنهم مدخلات هذه العملية؛ هناك أولياء الأمور الذين لا تقل أهميتهم عن أهمية هذه العناصر الثلاثة الأخرى، ودورها؛ بل قد يكون دور أولياء الأمور في كثير من الأحيان حاسماً، ليس في مجال التربية فقط، وإنما في التعليم والتحصيل العلمي أيضاً؛ حيث لا يمكن تحقيق أهداف التربية التعليمية المرسومة على وجهها الأفضل ما لم يقم أولياء الأمور بدورهم بالمتابعة سواء في المدرسة أو البيت، وبالضرورة في أي مكان آخر يذهب إليه التلميذ، حتى في مكان لعبه في الحي، أو أي مكان آخر خارج المدرسة والبيت. وهذا ما أكده سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي، رئيس مجلس التعليم والموارد البشرية، خلال اجتماع المجلس الذي عُقد الأسبوع الماضي بديوان الوزارة في أبوظبي؛ حيث شدد سموه على أهمية تعزيز مشاركة أولياء الأمور في مسيرة أبنائهم التعليمية؛ لما لهذه المشاركة الفاعلة من أثر إيجابي في نفوس الطلبة، وتحصيلهم الدراسي على المدى القصير، بما يصب بدوره في تميزهم الأكاديمي والمهني على المدى البعيد. ويمكن لأولياء الأمور أن يمارسوا هذا الدور بفاعلية؛ وذلك من خلال ما يأتي: أولاً، وقبل كل شيء، تهيئة أبنائهم قبل بدء العالم الدراسي نفسياً ومعنوياً؛ من خلال الحديث معهم عن قرب الدراسة؛ وانتقالهم إلى مرحلة جديدة؛ وحتى مادياً من خلال توفير ما يحتاجون إليه من أدوات ووسائل مختلفة في الوقت المناسب دائماً؛ بحيث يذهب التلميذ إلى المدرسة، وهو مستوعب المرحلة الجديدة، سواء كان في أول سنة له، أو ينتقل إلى مستوى آخر فيها. وثانياً، متابعة الأبناء أولاً بأول، من خلال التواصل مع المدرسة، وخاصة المعلمين؛ ومعرفة ما تعلموه في كل يوم، ومعرفة الواجبات المطلوبة منهم، ومتابعتهم في هذا الأمر، ومساعدتهم عند الحاجة. وثالثاً، الحرص على حضور اجتماعات أولياء الأمور والاستعداد لها؛ فهي فرصة لمعرفة وضع الطالب بشيء من التفصيل خلال فترة معينة، وخاصة مواطن القوة والضعف لديه، التي يُفترض أن يكون المعلم على معرفة تامة بها؛ للتعاون مع الأهل لبحث كيفية مساعدة الطالب للتغلب على أي مشكلة أو عقبة تواجهه. ورابعاً، متابعة الطالب، ليس في البيت فقط، ولكن في الخارج أيضاً، وخاصة مع الرفاق أو الجيران في الحي أو أي منطقة أخرى؛ لما لهذا الأمر من تأثير، ليس في سلوك الطالب فقط؛ ولكن في اهتمامه بالدراسة وحرصه على التحصيل العلمي أيضاً. وخامساً، الحرص على إشراك الأبناء في أنشطة غير صقيية أو لامنهجية؛ فهي تمثل ترويحاً وتسلياً، وفي الوقت نفسه تنمي مهارات مهمة وضرورية للطلاب؛ حيث تسهم في صقل شخصيته، وتعكس إيجابياً على تحصيله الدراسي أيضاً.

اختُتِمت بنجاح، يوم الخميس الماضي، أعمال مؤتمر الطاقة العالمي الرابع والعشرين تحت شعار «الطاقة من أجل الازدهار»، الذي أقيم تحت رعاية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، في مركز أبوظبي الوطني للمعارض خلال الفترة من 9 إلى 12 سبتمبر 2019.

## «مؤتمر الطاقة».. نجاح يرسخ مكانة أبوظبي العالمية في مجال الطاقة



توجهات ومشروعات جديدة وطموحة في مجال تنويع مصادر الطاقة؛ حيث أكد الأمير عبدالعزيز بن سلمان، وزير الطاقة السعودي، أن المملكة تريد إنتاج اليورانيوم وتخصيبه في المستقبل؛ من أجل برنامجها المزمع لإنتاج الكهرباء من الطاقة النووية، الذي سيبدأ بمفاعلين، وشدّد على أهمية قطاع الطاقة ضمن رؤية المملكة 2030. كما ألقى سلطان الجابر، الرئيس التنفيذي لشركة أدنوك، كلمة في افتتاح المؤتمر أكد فيها الحاجة إلى استثمار نحو 11 تريليون دولار في النفط والغاز، وأن أدنوك تتجه إلى تحقيق هدف الوصول بالطاقة الإنتاجية للنفط إلى أربعة ملايين برميل يومياً بحلول عام 2020.

أما على مستوى تعزيز التعاون بين الدول؛ فقد شهد هذا الحدث المهم توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، ومن ضمنها توقيع مذكرتي تفاهم منفصلتين بين «شركة الإنشاءات البترولية الوطنية»، إحدى شركات «صناعات» التابعة لحكومة أبوظبي، مع اثنتين من الشركات الصينية الرائدة في قطاع الطاقة؛ وذلك بهدف استكشاف فرص التعاون المشترك في مشروعات تطوير حقول النفط والغاز البرية والبحرية، ومجالات الاهتمام الاستراتيجية الأخرى. كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين شركة «براقة الأولى» و«كيبكو» الكورية. ووقعت دائرة الطاقة في أبوظبي، «الراعي المضيف» لمؤتمر الطاقة العالمي الرابع والعشرين، مذكرة تفاهم مع شركة الكهرباء الصينية. كما دار، على هامش فعاليات المؤتمر، إعلان شركة أبوظبي لطاقة المستقبل «مصدر»، التابعة لـ «مبادلة للاستثمار»، وشركة «أي دي إف إنترناشونال» الفرنسية، توقيع اتفاقية لتأسيس شركة متخصصة بخدمات الطاقة بنسبة 50% لكل منهما. ويؤكد هذا كله أن المؤتمر قد حقق أهدافه؛ بما يساعد على ترسيخ مكانة أبوظبي في الطاقة، وتنويع مصادرها. ويجعلها بالفعل عاصمة الطاقة العالمية.

يُعد هذا المؤتمر، الذي يُقام كل ثلاث سنوات، أكبر تجمع عالمي لمواجهة تحديات الطاقة، ورسم ملامح مستقبل صناعة الطاقة في العالم، كما يُعد الأول من نوعه بمنطقة الشرق الأوسط عقب استضافته في العاصمة أبوظبي هذا العام. وقد كان المؤتمر ناجحاً بكل المقاييس؛ وعلى مختلف المستويات، سواء ما يتعلق بحجم المشاركة، أو النقاشات التي دارت في جلساته، أو مذكرات التفاهم والاتفاقيات التي أبرمت خلاله. فعلى مستوى المشاركة، شهد المؤتمر حضوراً واسعاً؛ حيث شارك 71 وزيراً و500 رئيس تنفيذي في أكثر من 80 جلسة حوارية، استعرضوا خلالها قضايا الطاقة، والتطورات التي يشهدها القطاع.

وعلى مستوى الموضوعات التي تناولها؛ فقد دارت خلال المؤتمر نقاشات مهمة حول قضايا الطاقة، وتضمّنت قائمة الموضوعات الرئيسية، التي تمت مناقشتها، دوافع التحول نحو الطاقة المستدامة، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في حل مشكلات الطاقة ومستقبل النفط. كما كشف «مجلس الطاقة العالمي»، بالشراكة مع «شركة أوليفر وإيمان للاستشارات العالمية» عن تقرير يستعرض التقدم الذي أحرزته قرابة 130 دولة في مجال تطوير سياسات أمن الطاقة والعدالة والاستدامة البيئية، والذي تضمّن مؤشر «تريليما»، وهو مؤشر يعتمد على بيانات عالمية ودولية لوضع تصنيف موضوعي لسياسات الطاقة الوطنية وأدائها. وعُقدت جلسة موازية أقيمت بعنوان «الطاقة والمياه والغذاء: نظام بيئي على المشارف» ناقش خلالها المشاركون كيف أن ارتفاع عدد السكان، والتوسع العمراني السريع، والنمو الاقتصادي، تزيد من الحاجة إلى ممارسات مستدامة فيما يتعلق بمسائل الماء والغذاء والطاقة. وكانت جميع الموضوعات المطروحة للنقاش خلال المؤتمر تدور حول البحث عن سبل التعاون بين الدول في مجال الطاقة، واستغلالها بالشكل الأمثل، وإيجاد الفرص والشراكات بين البلدان.

وكان مؤتمر الطاقة العالمي فرصة للقاء بعض الشخصيات الرائدة في مجال الطاقة، وطرح رؤى وتصورات جديدة؛ حيث تحدثت كرستي كالجوليد، رئيسة جمهورية إستونيا، عن الحاجة إلى ممارسات جديّة في الطاقة المستدامة والصديقة للبيئة بحيث تتماشى مع السياسات الاقتصادية الوطنية والعالمية في سبيل تحقيق التأثير المطلوب. كما تم في المؤتمر الكشف عن

## التحديات التي يثيرها الجيل الخامس من شبكات الاتصالات اللاسلكية

مع دخولنا عصر الجيل الخامس من شبكات الاتصالات اللاسلكية (5G) فإننا نسير إلى حقبة، أطلق عليها المنتدى الاقتصادي العالمي اسم «الثورة الصناعية الرابعة»، تتميز باعتماد البنى الحيوية الذكية وبشكل سيسمح بنشوء نماذج أعمال أكثر فاعلية وكفاءة، واقتصاد رقمي حقيقي أكثر شمولية.

تركيز حلولها الأمنية على قطاعات دون غيرها، ما يجعل أضعفها عرضة للاختراقات الأمنية. أما التحدي الآخر فإنه يكمن في الحاجة إلى تطوير الحلول الذكية لإدارة ومراقبة وصيانة العدد الهائل من التطبيقات والأجهزة والأشياء التي ستخدمها شبكات الجيل الخامس، وهذا يتطلب حتماً تسخير حلول الذكاء الاصطناعي لمراقبة وتحليل حركة البيانات وتحديد نقاط الضعف واحتمالات التهديد وأنماط الهجوم والاختراقات وتعيين أفضل طرق التصدي لها. هذه الحلول سوف تحتاج إلى استثمارات وموارد مالية، لكن الأهم وجود موارد بشرية مؤهلة ومختصة بالذكاء الاصطناعي تستطيع التعامل بنجاح وبكفاءة مع حلوله المختلفة، وستزداد هذه الحاجة بزيادة عدد القطاعات المعتمدة على شبكات الجيل الخامس.

وهناك تحدٍ سيظهر بسبب قلة في السياسات والقوانين الحكومية التي تتماشى مع التوسع الهائل والمقبل لإنترنت الأشياء

والمعتمدة على الجيل الخامس، فبخلاف بعض الاستراتيجيات الحكومية حول إنترنت الأشياء في عدد قليل من الدول الرائدة كالإمارات العربية المتحدة، فلا وجود حقيقة لقوانين خاصة بالموصفات الأمنية للأجهزة والأشياء التي ستربط بالإنترنت، فعلى سبيل المثال، لا يوجد إلى الآن قانون يفرض مميزات الأمان المحددة التي يجب تزويد الأشياء بها لتمنع الوصول أو التعديل أو كشف البيانات غير المصرح بها عليها ودون وجه حق. إن الإمكانيات التي سوف تتحقق بفضل الجيل الخامس تحمل وعوداً كبيرة ببناء مستقبل أفضل، لكن السعي إلى هذا المستقبل لا بد أن يتم عبر الارتقاء بكل المجالات وليس ببعض منها فقط. وهنا يكمن التحدي الآخر الذي يتمثل في أن اختلاف بيئات التطبيق سيدفع بالشركات لتقليص حجم استثماراتها في مجالات لا تراها مجدية، هذا مع تركيزها على البيئات المربحة فقط. وتجاوز هذا التحدي قد يكمن في مزيج من إشراف حكومي تنظيمي قادر على الحد من إغراق بيئات معينة، مع حوافز مشجعة، خاصة للشركات الناشئة لاستقطابها بالاستثمار في البيئات الأخرى. وفي النهاية، تبقى الجهود المشتركة والتعاون الأمني ما بين الحكومة والقطاع الخاص مطلوبة بشدة لتحقيق التكامل في المصالح والتغلب على مختلف التحديات المستقبلية المحتملة.



وتيرة التقنيات التي ستعتمد هذه الشبكات ستتسارع بشكل كبير في العديد من المجالات وبما يبشر بظهور تطبيقات جديدة ومبتكرة كالمركبات الذاتية القيادة، والطائرات بدون طيار، والمستشعرات الذكية في البيئات الزراعية والصناعية، والروبوتات المستقلة، وحلول الواقع الافتراضي والمعزز، المدمجة في كثير من جوانب حياتنا اليومية، وكذلك في تسريع الوصول إلى إنترنت كل شيء، والتي ستربط كل الأشياء حولنا بالشبكة العالمية. وكل ما تقدم سيمهد حقيقة لنهوض المدن الذكية الشاملة التي ستكون واقعاً نعيش فيه في المستقبل القريب. وعلى الرغم من كل هذه اللامحات المشرقة التي يعد بها الجيل الخامس، إلا أن الاعتماد المتزايد على شبكاته سيفتح باباً للعديد من التحديات المهمة التي تستلزم النظر فيها والتحدث عنها.

وأول هذه التحديات أمني في طبيعته؛

فعدد الهجمات والاختراقات سينمو باطراد بنمو حركة وكميات البيانات وعدد الأجهزة المتصلة بشبكات الجيل الخامس، فكل حركة جديدة تنشأ للبيانات وكل جهاز يضاف إلى الشبكة سيسكلان فرصة مغرية للمهاجمين وقراصنة المعلومات. والتحدي يتمثل في أن الحلول الأمنية لن تكون كافية أو ناضجة لتساير بالشكل المناسب النمو السريع والهائل للبيانات والأجهزة على اختلاف أنواعها. فعلى سبيل المثال، يتوقع بأن يصل عدد الأشياء المرتبطة بالإنترنت إلى ما يقرب من 21.5 مليار بحلول عام 2025، ما ينبئ بزيادة مدى الهجمات وأعدادها إلى مستويات غير مسبوقة من قبل، وستُستهدف أجهزة لم تكن عرضة للاستهداف من قبل، كمنظمات دقات القلب أو أجهزة المنازل الذكية والمرتبطة جميعها بالإنترنت. وهناك تحدٍ آخر، لكنه على علاقة وثيقة بالذي ذكر، يتمثل في زيادة حجم الإنفاق اللازم على الحماية الأمنية.

فشبكات الجيل الخامس ستتيح للشركات ابتكار حلول وتقديم خدمات جديدة تماماً وضمن مستويات الطلب عليها بشكل أكبر بكثير مما مضى. وبحساب التكاليف المالية اللازمة لتأمينها أمنياً، مع الحاجة إلى زيادة مستويات الحماية لتناسب الزيادة في عدد الأجهزة والمعدات والبنى التحتية، فإن تحقيق الحماية الشاملة سوف يكون مكلفاً، وقد يؤدي بشركات إلى



يتناول بيتر فورد في تقريره على موقع «لوبلوغ» الأمريكي واقع تنظيم «القاعدة» بعد مرور ثمانية عشر عاماً على هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ويتساءل إذا ما التنظيم «قد انتصر في الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة ضد الإرهاب؟ معتبراً أن من السخافة أن يكون تنظيم «القاعدة» قد انتصر في الحرب!

## هل انتصر تنظيم «القاعدة» في الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة ضد الإرهاب؟



الإعلان الأخير بأنه في ضوء «التهديد» الإيراني ستمركز قوات أمريكية على الأراضي السعودية مرة أخرى، وهو السبب الذي اتخذته بن لادن ذريعة في السابق من أجل شن هجماته على القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها، فإن ذلك يشير إلى أن الشعب السعودي والسنة عموماً أصبحوا ينظرون إلى إيران كعدو، ولم يعودوا ينظرون إلى إسرائيل أو الولايات المتحدة كأعداء.

ومن الجدير بالذكر أن تنظيم «القاعدة» لم يُبَد أي اهتمام بمهاجمة إسرائيل منذ تأسيسه، وكل ما يقوم به ضدها هو مجرد أقوال وليس أفعالاً. فتنظيم «القاعدة» لم يشن أي هجوم كبير على إسرائيل. كما أن التنظيم لم يقيم باستهداف الولايات المتحدة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وحتى لو أخذنا في الاعتبار عدداً من المؤامرات التي زُعم أن أجهزة الأمن الأمريكية أحبطتها، (وغالباً ما كانت تشتمل على عملاء محرضين)، فإنه لا يوجد هناك أي دليل قوي على استمرار استهداف تنظيم «القاعدة» للولايات المتحدة بشكل رئيسي.

ويبدو أن الشعور بعدم المبالاة شبه متبادل بين الولايات المتحدة وتنظيم «القاعدة». فبعد مقتل أسامة بن لادن في عام 2011، بدا أن الولايات المتحدة تتصرف مع التنظيم كما لو أن المهمة قد تم إنجازها فيما يتعلق بتنظيم «القاعدة» ولاسيما مع تركيز الولايات المتحدة كل جهودها على محاربة التنظيم الوليد تنظيم «داعش» المنبثق من

يقول معظم المراقبين، إنه بعد مرور ثمانية عشر عاماً على أحداث هجمات الحادي عشر من سبتمبر، فإن الولايات المتحدة تمكنت من تقليل حجم تنظيم «القاعدة» وإنها اقتلعت هذا التنظيم من جذوره بعد كل العمليات التي نفذتها ضد التنظيم الذي أسسه أسامة بن لادن ولعل آخرها الهجوم الجوي الذي استهدف اجتماعاً لقادة تنظيم القاعدة في سوريا في الحادي والثلاثين من الشهر الماضي في إدلب بسوريا، ولكن الواضح أن هذه مجرد قراءة سطحية للوضع. لقد صادفت الذكرى السنوية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر الحديث عن احتمال التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وحركة «طالبان»، الذي بموجبه ستسحب الولايات المتحدة من أفغانستان مقابل ضمانات بأن القوات الأمريكية لن تتعرض للهجوم أثناء مغادرتها، وأن طالبان لن تدعم مجموعات مثل تنظيم القاعدة، (وذلك قبل أن يقوم الرئيس دونالد ترامب بإلغاء المباحثات مع حركة طالبان). وهنا يدور الكثير من النقاش فيما يتعلق بالاتفاق المفترض حول مسألة إذا ما كانت طالبان ستحترم أي ضمانات تقدمها.

لكن السؤال المطروح هنا هو: لماذا يريد تنظيم «القاعدة» اليوم مهاجمة الولايات المتحدة من أفغانستان؟ أو من أي مكان على الإطلاق؟ ألم تقدم الولايات المتحدة خدمة جليلة، وإن كانت بدون قصد، وذلك من خلال إزالة أكبر منافس لتنظيم «القاعدة» فيما يتعلق بالمجندين والتمويل، ألا وهو تنظيم «داعش»؟ كما أن كون إيران هي الدولة الأولى في الإرهاب، كما قال دونالد ترامب، فإن ذلك سيغير موقف الولايات المتحدة والغرب فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب، والتي كانت مركزة فقط على المتطرفين السنة، وسيحول أنظار الولايات المتحدة والغرب نحو عدو آخر ألا وهو إيران. وبالنظر إلى غياب رد فعل تنظيم «القاعدة» على



«جبهة تحرير الشام»، وذلك لأن سوريا مليئة بالإيغور والقوقاز المسلمين الذين يحاربون في صفوف التنظيمات الجهادية، وتحديداً في «جبهة تحرير الشام». وقد رأينا هذا السيناريو من قبل، عندما أسهم دعم الولايات المتحدة الأمريكية للمجاهدين الأفغان الذين يقاتلون القوات الروسية في أفغانستان في تهيئة الظروف لظهور تنظيم «القاعدة» في تلك البلاد في المقام الأول، تماماً كما ساعد قيام الولايات المتحدة بإطاحة الديكتاتوريين العلمانيين في كل من العراق وليبيا على تهيئة الظروف لظهور تنظيم «داعش» وغيره من التنظيمات الجهادية في تلك البلدان. ويمكن القول إن مهندسي وواضعي سياسة الولايات المتحدة الخاصة بالشرق الأوسط أصبحوا يفقدون إلى الموهبة والمهارة وباتوا يدركون أن لديهم مشكلة في التظاهر بأن إيران قد سرقت الأضواء من الجماعات الجهادية المنبثقة من رحم تنظيم «القاعدة»، وأصبحت هي الدولة الأولى الراعية للإرهاب في العالم. وربما لهذا السبب، حاول وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو تشويه إيران عبر وصفها بأنها داعم سري لتنظيم «القاعدة». وفي جميع الأحوال، فإن السؤال المطروح اليوم، بعد مرور 18 عاماً على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، هو: إذا ما كان الهوس الأمريكي بإيران سوف لن يؤدي إلى حدوث نتائج عكسية تماماً، كما حدث في مغامرات الولايات المتحدة السابقة. سنرى الإجابة عن ذلك إذا نجحت سياسة الولايات المتحدة تجاه سوريا، وأصبحت سوريا المعطلة اقتصادياً والمجزأة سياسياً دولة فاشلة بمعنى الكلمة، مع إجبار الأسد على الخروج من السلطة، وهي النتيجة التي يسعى تنظيم «القاعدة» للوصول إليها.

رحم تنظيم «القاعدة». لقد كان التقارب الناشئ بين الولايات المتحدة وتنظيم «القاعدة» أكثر وضوحاً في سوريا، فخلال سنوات حكم الرئيس السابق أوباما، نقلت الولايات المتحدة كميات هائلة من الأسلحة والمعدات إلى الجماعات الجهادية مدركة تمام الإدراك أن الكثير منها سوف ينتهي في أيدي مقاتلي تنظيم «القاعدة»، ولاسيما التنظيم المعروف باسم «جبهة النصر». وقد بدأت جبهة النصر عملها في سوريا كفرع من فروع تنظيم «القاعدة» في سوريا، ومن ثم قامت بإعادة تسمية نفسها مطلقاً على نفسها اسم «جبهة فتح الشام» ومن ثم أطلقت على نفسها اسم «هيئة تحرير الشام». ولكن الأيديولوجية الجهادية المتطرفة للتنظيم وسلوكها القمعي في المناطق التي تسيطر عليها مستوحيان من تنظيم «القاعدة».

قامت الولايات المتحدة، كجزء من جهودها، لإضعاف ومحاولة إطاحة بشار الأسد، بدعم تنظيم «هيئة تحرير الشام» بشتى الطرق دون أن تظهر أبداً أدنى قلق من أن إزاحة الأسد من شأنها أن تمهد الطريق لسيطرة الجهاديين على كل سوريا. كما أنها لم تقم بمنع تركيا من دعم مقاتلي «جبهة تحرير الشام» والجماعات الجهادية الأخرى بأسلحة متطورة توفرها الولايات المتحدة أو ما تقوم قطر بتقديمه من توجيه تمويل وفير لتلك الجماعات. وفي مرحلة ما من عام 2018، هددت الولايات المتحدة بقصف سوريا إذا لم تتوقف محاولات الأسد لاستعادة إدلب، ما أثار تعليقات سائكة مفادها، أن القوات الجوية الأمريكية، التي قصفت بالفعل أهدافاً سورية مرتين في عامي 2017 و2018، تعمل كسلاح جوي لدعم تنظيم «القاعدة» في سوريا.

إن التقارب الفعلي بين الولايات المتحدة وتنظيم «القاعدة» واضح بالقدر نفسه في اليمن، حيث تدعم الولايات المتحدة التحالف العسكري بقيادة السعودية في جهودها لدحر الحوثيين المواليين لإيران، وقد حدثت فوضى في عموم اليمن مكن من خلالها تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية» من تنظيم وتقوية صفوفه بشكل هائل.

كما أن الدعم الأمريكي للإيغور المسلمين في الصين والتعاون العسكري مع أذربيجان، التي تقطنها أغلبية مسلمة، يسديان خدمات جلية لتنظيم القاعدة، وخاصة



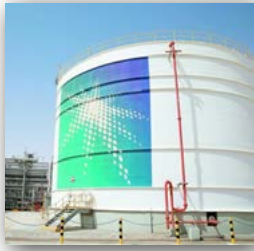
## معهد التمويل يتوقع ارتفاع النمو غير النفطي في الإمارات



المركزية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اتبعت القرار الأمريكي بقرارات مماثلة، وذلك التزاماً بسياسة ربط عملاتها بالدولار. وأضاف أن أول البنوك المركزية التي اتخذت قرارات الخفض كان «مصرف الإمارات المركزي»، والذي أعلن خفض أسعار الفائدة على إصدار شهادات الودائع بقيمة 25 نقطة أساسية لتصبح 3.0%. كما انخفض سعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء «الريبو» الساري على اقتراض السيولة لآجال قصيرة من المصرف المركزي بقيمة 25 نقطة أيضاً.

توقع معهد التمويل الدولي أن اتباع الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وخاصة الإمارات، لسياسات نقدية أكثر سهولة وسلاسة سيساعد في إنعاش قطاع العقارات بها وتعزيز جاذبيتها لدى المستثمرين والمشتريين المحتملين. كما توقع أن يشهد النمو الاقتصادي غير النفطي ارتفاعاً في الإمارات وسائر الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية هذا العام إلى 2.8%، وأن يستمر نفس معدل النمو خلال العام المقبل. وأصدر المعهد تقريراً حديثاً عن الآفاق الاقتصادية في دول المجلس بعنوان «التيسير النقدي يُسرّع حُطى الانتعاش الاقتصادي». وركز التقرير على انتعاش دول المجلس لسياسات نقدية ميسرة تركز بالأساس على خفض أسعار الفائدة، خاصة في ظل ارتباط عملات دول المجلس بالدولار الأمريكي. وكان البنك المركزي «مجلس الاحتياطي الفيدرالي» الأمريكي قد اتخذ قراراً في اجتماعه المنعقد أواخر يوليو الماضي بخفض سعر الفائدة في البنوك الأمريكية بقيمة ربع نقطة. وذكر تقرير معهد التمويل الدولي أن غالبية البنوك

## أكبر بنوك العالم تحتشد في دبي للتشاور بشأن «أرامكو»



اجتمع عشرات المديرين التنفيذيين لمصارف عالمية من «سيتي جروب» إلى «جيه بي مورغان» في قلب الحي المالي في دبي بدءاً من الخميس الماضي للتشاور والعمل على طرح أسهم شركة «أرامكو» للاكتتاب العام. وأوضحت «بلومبيرج» أن مديرين تنفيذيين من «مورغان ستانلي» و«بنك سامبا» حضروا اجتماعاً في فندق «رينز كارلتون» الملاصق لمركز دبي المالي العالمي للترتيب للاكتتاب أرامكو المزمع. وتم رصد مجموعة من المسؤولين السعوديين من بينهم ممثلون عن صندوق الثروة السيادي السعودي ووزارة المالية السعودية أيضاً. واختارت «أرامكو» في وقت سابق 9 بنوك لإدارة طرحها العام الأولي. ومن المتوقع أن يجني الطرح العام الأولي مليارات الدولارات لصالح برنامج التطوير الاقتصادي للمملكة، والذي يهدف إلى تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط والتنمية في السعودية.

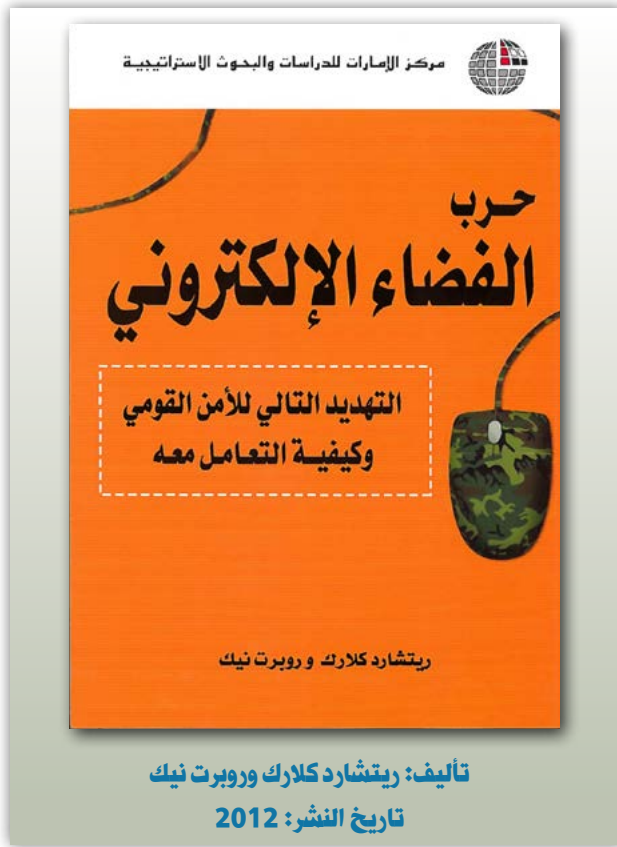
## النفط يغلق منخفضاً وينهي الأسبوع على خسائر بفعل مخاوف من تباطؤ الطلب

تراجعت أسعار النفط يوم الجمعة، وأنهت الأسبوع على خسائر بينما طغت المخاوف من تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي على تلميحات إلى تقدم في النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين. وأنهت عقود خام القياس العالمي من مزيج برنت جلسة التداول منخفضة 16 سنتاً إلى 60.22 دولار للبرميل في حين هبطت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 24 سنتاً لتغلق عند 54.85 دولار للبرميل. وينتهي برنت الأسبوع على خسارة قدرها 2.1 في المئة، هي الأولى في خمسة أسابيع. وهبط الخام الأمريكي حوالي 3 في المئة على مدار الأسبوع في أول خسارة في ثلاثة أسابيع.

## الصين ستعفي منتجات زراعية أمريكية من رسوم إضافية

قالت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا)، أمس، إن بكين ستعفي بعض المنتجات الزراعية من رسوم جمركية فرضتها على سلع أمريكية، في أحدث مؤشر على انحسار التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة قبل جولة جديدة من المحادثات التي تهدف إلى كبح حرب تجارية مضرّة بين البلدين. وقدمت الولايات المتحدة والصين بوادر تصالحية، مع استئناف الصين شراء منتجات زراعية أمريكية وإرجاء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لزيادة رسوم جمركية على سلع صينية محددة.

## حرب الفضاء الإلكتروني: التهديد التالي للأمن القومي وكيفية التعامل معه



تركز حرب الفضاء الإلكتروني على استخدام تقنيات المعلومات والإنترنت كسلاح للحرب، وهذا النوع الجديد من الحرب ليس لعبة أو شطحة من شطحات الخيال، فمعظم الحروب الفعلية التقليدية في المستقبل ستصاحبها حروب فضاء إلكتروني، بل ستكون هناك حروب فضاء إلكتروني أخرى قائمة بذاتها، وإن امتلاك قدرات حرب الفضاء الإلكتروني يمكن أن يغير ميزان القوى العسكرية العالمية؛ لذا يقدم هذا الكتاب تحليلاً عاماً لاستراتيجية حرب الفضاء الإلكتروني؛ ساعياً لفهم ماهية حرب الفضاء الإلكتروني، وتعلم كيف تدور ولماذا تدور، وفحص مخاطرها، وكيفية السيطرة عليها.

وثمة كثير من أمثلة حرب الفضاء الإلكتروني التي وقعت في السنوات الأخيرة، وأبرزها «سيطرة» إسرائيل على رادارات منظومة الدفاع الجوي السورية الحديثة في سبتمبر 2007، ما أتاح للطائرات الإسرائيلية قصف موقع في دير الزور بشرق سوريا، ادعت إسرائيل أنه منشأة نووية. وكل هذه الأمثلة تؤكد أن الصراع بين الدول القومية عن طريق العدوان الإلكتروني قد بدأ. ولكن بخلاف هذه الملاحظة التي لا شك فيها، يمكن الإشارة إلى خمسة أمور مهمة فيما يخص حرب الفضاء الإلكتروني:

**أولاً،** أن حرب الفضاء الإلكتروني حقيقة واقعة، وأن ما شهدناه حتى الآن لا يقارن بما يمكن أن يحدث. فمعظم المناوشات المعروفة في الفضاء الإلكتروني تستخدم أسلحة إلكترونية بدائية (باستثناء وحيد ملحوظ وهو العملية الإسرائيلية المشار إليها آنفاً). ومن المنطقي أن نخمّن أن المهاجمين لا يريدون الكشف عن قدراتهم المتطورة حتى الآن. ويلاحظ أن الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى قادرة على أن تشن من حروب الفضاء الإلكتروني ما يدمر غيرها من الدول الحديثة.

**ثانياً،** أن حرب الفضاء الإلكتروني تحدث بسرعة الضوء، فعندما تندفق فوتونات الحزم المهاجمة عبر كابل الألياف الضوئية فإن الوقت المستغرق بين شن الهجمة وتأثيرها يكاد يتعذر قياسه، ما يخلق المخاطر أمام صنّاع القرار في أثناء الأزمات.

**ثالثاً،** أن حرب الفضاء الإلكتروني حرب عالمية الطابع، وفي نطاق أي صراع يستشري العدوان الإلكتروني على مستوى العالم سريعاً؛ لأن أجهزة الحاسوب والأجهزة الخادمة المخترقة خفية أو التي تم السيطرة عليها في شتى أنحاء العالم سرعان ما تنضم إلى الهجمة، فتنتجّر بلاد كثيرة إلى الصراع سريعاً.

**رابعاً،** أن حرب الفضاء الإلكتروني لا تحتاج إلى ساحات المعارك التقليدية؛ فالأنظمة المختلفة التي يعتمد عليها الناس -من المصارف إلى رادارات الدفاع الجوي- يمكن الوصول إليها عبر الفضاء الإلكتروني والسيطرة عليها سريعاً أو تعطيلها من دون

الحاجة إلى دحر الدفاعات التقليدية للدول.

**خامساً،** لقد بدأ عصر حرب الفضاء الإلكتروني، وصارت الدول تتحسب من وقوع الهجمات الإلكترونية فبدأت «تعد ساحة المعركة»، وذلك بأن يحاول كل منها اختراق شبكات الدول الأخرى وبنيتها التحتية لوضع ثغرات التسلل والقنابل المنطقية، وكل هذا يتم الآن في وقت السلم. وهذا الطابع المتواصل لحرب الفضاء الإلكتروني الذي يطمس الحدود الفاصلة بين السلم والحرب يخلق بُعداً جديداً وخطيراً في حالة انعدام الاستقرار.

إن معظم الحروب الفعلية التقليدية في المستقبل ستصاحبها حروب فضاء إلكتروني، وستكون هناك حروب فضاء إلكترونية أخرى قائمة بذاتها، من دون أي انفجارات أو قوات مشاة أو قوات جوية أو بحرية. وإن عدم إمكانية التنبؤ المرتبطة بحرب الفضاء الإلكتروني الشاملة يعني أن ثمة احتمالاً قوياً بأن صراعاً كهذا يمكن أن يغير ميزان القوى العسكرية العالمية، ومن ثم يؤدي إلى تغيير جوهري في العلاقات السياسية والاقتصادية.

في عام 2009 أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة عسكرية جديدة تُعرف بقيادة حرب الفضاء الإلكتروني، تشمل أفرع رئيسية عدة في الجيش، وتتركز مهمتها في استخدام تقنيات المعلومات والإنترنت كسلاح للحرب. وتسيطر على

الإلكتروني في قلب هذه الشبكات وتسيطر عليها أو تدمرها. وإذا استولت على شبكة ما فيمكنها أن تسرق كل معلوماتها، أو ترسل إليها تعليمات بتحويل الأموال، أو تسريب النفط، أو إطلاق الغاز، أو تفجير المولدات، أو إخراج القطارات عن قضبانها، أو صدم الطائرات، أو إرسال كتيبة لتقع في كمين، أو تفجير قذيفة في المكان الخطأ. وكما قال الأدميرال مايك ماكونيل: «المعلومات التي تتعامل معها شبكات الحاسوب، والتي تدير المرافق ووسائل المواصلات والمصارف والاتصالات لدينا، يمكن استغلالها أو مهاجمتها في ثوانٍ عدة من أماكن بعيدة عبر البحار. وعندئذٍ لن تستطيع الأساطيل البحرية أو الصواريخ العابرة القارات أو الجيوش النظامية الدفاع عنا ضد هذه الهجمات المنقذة من بعيد، من أماكن ليست فقط خارج حدودنا بل خارج الأبعاد المادية، حيث تقع في المجال الرقمي للفضاء الإلكتروني».

ثمة ثلاث سمات في عالم الفضاء الإلكتروني تجعل حرب الفضاء الإلكتروني ممكنة؛ وهي: وجود عيوب في تصميم الإنترنت؛ ووجود عيوب في المعدات والبرمجيات؛ والاتجاه إلى توصيل المزيد من الأجهزة والآلات الحيوية شبكياً.

وبصرف النظر عن الميزات التي نجنيها من حرب الفضاء الإلكتروني، فهناك ست خطوات بسيطة يجب أن نتخذها بالتزامن معاً كي ندرأ عنّا كارثة حرب الفضاء الإلكتروني. أولاً يجب أن نفتح حواراً عاماً موسعاً حول حرب الفضاء الإلكتروني. والحوار الذي نحتاج إليه يتطلب بحثاً أكاديمياً راقية، وإصدارات جديدة من الكتب، وصحافة واسعة المدارك. والبند التالي في أولويات منع حرب الفضاء الإلكتروني هو إنشاء مثلث دفاعي. والمثلث يتكون من صد البرامج الخبيثة على الإنترنت عند الشركات التي تقدم الخدمة عبر العصب الرئيسي للشبكة؛ وتعزيز أدوات التحكم في شبكات الربط الكهربائي؛ ورفع مستوى تأمين شبكات وزارة الدفاع وتحقيق التكامل بين أسلحتها. ومن الممكن أن يتحول مجرمو الإنترنت إلى محاربين ماجورين على الشبكات، ومن ثم نحتاج في البند الثالث إلى مجموعة الأولويات لتقليل مستوى جريمة الفضاء الإلكتروني التي تفتشت عبر الإنترنت. والأولوية الرابعة من أولويات التعامل مع حرب الفضاء الإلكتروني هي وضع اتفاقية مناظرة لمعاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية، أي معاهدة للحد من أسلحة حرب الفضاء الإلكتروني. والعنصر الخامس في مجال مكافحة حرب الفضاء الإلكتروني هو إجراء البحوث على تصميمات الشبكات الأكثر أماناً.

إن هذا النوع الجديد من الحروب ليس لعبة أو شطحة من شطحات الخيال، وهو أبعد ما يكون عن كونه بديلاً من الحرب التقليدية.

الفكر الأمريكي بشأن موضوع حرب الفضاء الإلكتروني النظرة القائلة إن الفضاء الإلكتروني «نطاق» أو ساحة تدور فيها رحى الحرب، ويجب أن «تهيمن» عليها الولايات المتحدة. وتعلن الاستراتيجية العسكرية القومية السرية (التي أفرج عن جانب منها بناء على ما نص عليه قانون حرية المعلومات) أن هدفها هو «ضمان التفوق الاستراتيجي للجيش الأمريكي في نطاق الفضاء الإلكتروني». هذا التفوق مطلوب لضمان «حرية التحرك» للجيش الأمريكي و«حرمان أعدائنا من هذه الحرية». وتقول الوثيقة: إن الولايات المتحدة إذا أرادت أن تحرز هذا التفوق فعليها أن تبادر بالهجوم: «القدرات الهجومية في الفضاء الإلكتروني [مطلوبة] لتحقيق المبادرة والحفاظ عليها». والواقع أن دولاً عدة في العالم أخذت تركز على تطوير قدرات حرب الفضاء الإلكتروني، ومن أبرز هذه الدول روسيا التي يعتبرها مسؤولو الاستخبارات الأمريكية التهديد الأكبر للولايات المتحدة في مجال الفضاء الإلكتروني، وكذلك الصين التي يعد تطورها في مجال حرب الفضاء الإلكتروني جلياً إلى حد كبير. ومن الدول الأخرى المعروف أن لديها وحدات ماهرة لحرب الفضاء الإلكتروني إسرائيل وفرنسا. ويرى مسؤولو الاستخبارات الأمريكية أن هناك ما يتراوح بين عشرين وثلاثين جيشاً في العالم لديه قدرات يعتد بها في مجال حرب الفضاء الإلكتروني؛ مثل تايوان وإيران وأستراليا وكوريا الجنوبية والهند وباكستان والعديد من بلدان حلف شمال الأطلسي (الناتو). فكما قال المدير السابق للاستخبارات الوطنية الأدميرال مايك ماكونيل: «الغالبية العظمى من الدول الصناعية في عالم اليوم لديها قدرات هجومية في نطاق الفضاء الإلكتروني».

إن الفضاء الإلكتروني هو مجموع شبكات الحاسوب في العالم وكل ما ترتبط به وتتحكم فيه هذه الشبكات. وهو ليس الإنترنت فقط، ويجب أن يتضح في ذهننا هذا الفرق. فالإنترنت شبكة مفتوحة مكونة من عديد من الشبكات. وتستطيع من أي شبكة على الإنترنت أن تتصل بأي كمبيوتر آخر متصل بأي شبكة من شبكات الإنترنت. أما الفضاء الإلكتروني فيشمل الإنترنت، إلى جانب العديد من شبكات الحاسوب الأخرى التي لا يمكن الوصول إليها عبر الإنترنت. وبعض هذه الشبكات الخاصة تشبه شبكة الإنترنت تماماً، لكنها منفصلة عنها، على الأقل نظرياً. كما يشمل الفضاء الإلكتروني الشبكات التجارية التي تقوم بمهام معينة؛ من قبيل إرسال البيانات الخاصة بالتدفقات المالية، والمعاملات في الأسواق المالية، ومعاملات البطاقات الائتمانية. وبعض الشبكات هي نفسها نظم للتحكم؛ بمعنى أنها هي التي تسمح للأجهزة بمخاطبة غيرها من الأجهزة، مثل لوحات التحكم التي تخاطب المضخات والمصاعد والمولدات. وبصفة عامة، يمكن أن تدخل قوات حرب الفضاء



## بوادر تغير في الموقف الأوروبي من إيران

تشهد الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران تطورات مهمة مع ظهور بوادر على تغير في الموقف الأوروبي، حيث بدأت الدول الرئيسية في الاتحاد تشديد لهجتها تجاه طهران وحذرتها من مغبة انهيار الاتفاق النووي. وفيما يأتي آخر التطورات في هذا السياق:

### ماذا تعني هذه التطورات؟

بينما تواصل إيران التصعيد وتؤكد مضيها قدماً في تنفيذ الخطوة الثالثة لها نحو تخفيض الالتزامات بالاتفاق النووي المعروف باسم خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، يخرج الأوروبيون ليعلنوا موقفاً أكثر وضوحاً تجاه اللامبالاة الإيرانية؛ حيث أعرب وزراء خارجية الدول الأوروبية الموقعة على الاتفاق النووي الإيراني، فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، إضافة إلى مسؤولية العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني، في بيان مشترك، عن «قلقهم العميق» إزاء التطورات النووية الإيرانية الأخيرة؛ ودعوا طهران إلى وقف جميع أنشطتها المخالفة للاتفاق، وحذروها من تصاعد احتمالية انهياره. وقد جاء الموقف الأوروبي الذرية أن طهران أعادت تركيب أجهزة طرد مركزي بحسب البيان.

ويبدو أن الأوروبيين بدأوا يقتنعون بأن سياسة المرونة مع إيران لا تجدي نفعاً، ولن توصل إلى نتيجة؛ بل على العكس من ذلك، فقد استغللتها إيران في مواصلة انتهاكاتها للاتفاق النووي، حيث سعت لابتزاز الأوروبيين وواصلت تهديداتها بتخفيض التزاماتها بموجب الاتفاق النووي الموقع معها منتصف 2015، وذلك من أجل الضغط على الأوروبيين لتجاوز العقوبات الأمريكية، واجبارهم على شراء نفطها. ويبدو أن النظام الإيراني أساء التقدير؛ فالأوروبيون لا يمكن أن يقبلوا بالابتزاز على النحو الذي تمارسه طهران، وهناك شعور متنامٍ بخطورة السلوك الإيراني ليس فقط فيما يتعلق بالاتفاق النووي وإنما أيضاً بالتصعيد في الخليج العربي ومواصلة تدخلاتها السافرة في عدد من دول المنطقة؛ وما يسببه كل ذلك من فوضى وحالة عدم استقرار.

• عبرت فرنسا وبريطانيا وألمانيا، القوى الأوروبية الموقعة على اتفاق إيران النووي، عن «قلقها العميق»، يوم أمس الجمعة، حيال انتهاكات طهران للاتفاق المبرم في عام 2015، وحثتها على التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبحسب «رويترز»، قالت القوى الأوروبية في أول بيان مشترك لها منذ إفادة قدمتها الوكالة الدولية هذا الأسبوع بشأن إيران: «أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريرها في الثامن من سبتمبر أنه تم تركيب أجهزة طرد مركزي متطورة في منشأة نطنز أو يجري تركيبها. نشعر بقلق عميق إزاء تلك الأنشطة». وأضافت «ما زلنا ندعم (الاتفاق النووي) ونحث إيران على العدول عن أنشطتها التي تنتهك التزاماتها بموجبه، والامتناع عن أي أفعال أخرى».

• قال موقع «غلوبال نيوز» الكندي إن الحكومة الكندية باعت جزءاً من ممتلكات إيران المصادرة في كندا لتعويض ضحايا الإرهاب في جميع أنحاء العالم، ومن بين العقارات المباعة مبنى المركز الثقافي الإيراني بالقرب من جامعة أوتاوا، حيث جرى بيعه بمبلغ 26.5 مليون دولار لشركة إنشاءات في مونتريال، كما تم بيع مبنى مركز الدراسات الإيرانية في تورنتو التابع لمسؤول في السفارة الإيرانية في كندا، بمبلغ 1.85 مليون دولار. ووفقاً لوثيقة قدمت في محكمة أونتاريو العليا الشهر الماضي، حصل الضحايا على حصة من الأموال المكتسبة من بيع مباني إيران في أوتاوا وتورونتو، التي بلغت قيمتها أكثر من 28 مليون دولار. وقال المتحدث باسم التحالف الكندي ضد الإرهاب، داني إيسن «يوفر النظام الإيراني من دون كلل ومن دون خجل عشرات المليارات من الدولارات للمنظمات الإرهابية التي دمرت حياة الأبرياء في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك حياة الكنديين». يذكر أن الحكومة الكندية قطعت العلاقات الدبلوماسية مع طهران منذ عام 2012.

• أكد المتحدث باسم الخارجية «سيد عباس موسوي»، أن قيام السلطات الكندية ببيع مباني مراكز ثقافية إيرانية، إجراء غير قانوني ويتعارض بشكل صارخ مع القوانين الدولية، مطالباً بإعادة هذه العقارات فوراً.

• قالت وزارة الخارجية الأمريكية إن الولايات المتحدة لديها أدلة على أن ناقلة النفط الإيرانية (أدريان داريا 1) نقلت حمولتها من النفط الخام إلى الحكومة السورية وخالفت التعهدات بالألتبيع نفطاً لسوريا.